خلية التعليم عن بعد

الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة

فيفري 2022

الاستاذة: توبرينات جهيدة

قائمة المحتويات

وحدة 5

I-الحكم الراشد 7

آ. الأهداف الخاصة بفصل الحكم الراشد.....7

ب. ماهية الحكم الراشد.....7

پ. أهمية الحكم الرشيد.....9

ت. آليات الحكم الراشد.....9

1. الشفافية:.....10
2. 6. المساواة.....10

ث. مكونات الحكم الراشد.....10

1. الدولة.....11
2. القطاع الخاص:.....11
3. المجتمعات المدنية:.....11

ج. أبعاد الحكم الراشد.....12

قائمة المراجع 13

وحدة

- توعية الطالب وتحسيسه بخطر الفساد وأثاره على المجتمع والفرد والدولة.
- إكساب الطالب معرفة علمية صحيحة حول مفهوم الحكم الراشد، ومبادئه ومكوناته.
- إدراك الأسباب والعوامل المختلفة التي تؤدي إلى الفساد وانتشاره، وكذا أنواعه وآثاره على مجالات المجتمع وطرق محاربته والوقاية منه.
- الإحاطة بمختلف مقومات وجوانب أخلاقيات العمل والمهنة، وكيفية تجسيدها وتكريسها في هيكلة وأنشطة المؤسسات المختلفة

I الحكم الراشد

الأهداف الخاصة بفصل الحكم الراشد	7
ماهية الحكم الراشد	7
أهمية الحكم الرشيد	9
آليات الحكم الراشد	9
مكونات الحكم الراشد	10
أبعاد الحكم الراشد	12

آ. الأهداف الخاصة بفصل الحكم الراشد

ويهدف هذا الفصل إلى تحقيق الأهداف التالية :

- أن يتعرف الطالب بمعرفة علمية صحيحة على مفهوم الحكم الراشد، ومبادئه، مكوناته، آلياته، أهميته،وأبعاده.
- أن يميز الطالب بين آليات الحكم الراشد
- أن يدرك الطالب دور المجتمع المدني في إرساء الحكم الراشد

ب. ماهية الحكم الراشد

تعريف

لغة: وفقا للمعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية، القاهرة) يقال: حكم:أي قضى، ويقال: حكم له وحكم عليه، وحكم بينهم فالحكم يقوم على القضاء بين الناس . يعني الحكم: العلم والتفقه أي العلم بالقواعد القانونية وبتفسيرها. حيث ورد في القرآن الكريم "" ولقد أتينا لقمان الحكمة "" يعني الحكم الحكمة والمصلحة العامة في القضاء، وقد جاء في لسان العرب الإمام أبي الفضل جمال الدين المصري أن الحكمة تعني العدل، وقاموس المورد لمينير بعلكي فترجم governance بالحاكمة أما اصطلاحا فكلمة حكم تعني:"ممارسة السلطة وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، وتوجيه تطوره الاقتصادي والاجتماعي ليشمل مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تشريعية، تنفيذية، قضائية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ".

[7]اصطلاحا:

قبل التطرق إلى ماهية الحكم الراشد لابد من التفرقة بين المصطلحين مختلفين هما: أسلوب الحكم والحكم الراشد، حيث أن أسلوب الحكم يعني مجموعة من القواعد والمؤسسات والعمليات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة، وهي إذن تتصل بالسياسة والأبعاد السياسية بالمعنى الشامل، أما الحكم الراشد فانه يتعلق بدراسة العناصر التي تجعل تلك الآليات والقواعد المؤسسية والعمليات تتسم بالفاعلية، كحكم القانون، رشادة عملية صنع القرار، الشفافية، المساءلة، التمكين، حقوق الإنسان.(1[1][1][1])

يرجع بروز مفهوم الحكم الراشد إلى عدة أسباب سواء من الناحية العملية أو النظرية، حيث يعتبر الحكم

الراشد انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة ظهرت في التغير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جهة والتطورات المنهجية والأكاديمية من جهة أخرى إذ طرح المفهوم في سياقات اقتصادية، سياسية وثقافية وتأثر بمعطيات أخرى داخلية ودولية ،ويستخدم مفهوم الحكم الصالح (la Bonne Gouvernance) (Good Governance) منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تنموي و تقدمي، وهناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحاكمية الرشيدة، وأغلب التعريفات تذهب ببعدها السياسي أكثر من الاتجاهات الأخرى، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى أهم التعاريف حول هذا المصطلح: يقصد بالحاكمية " gouvernance" أسلوب وطريقة الحكم والقيادة، تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة. فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار(2[2]).

فالحاكمية الرشيدة هي عبارة عن حكم يقصد فيه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة، وهي تشتمل على الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتعمل على تفعيل مفهوم المشاركة فيما بينها(3[3])

تعريف البنك الدولي:

يـــعـــرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

- عملية اختيار القائمين على السلطة و رصدهم واستبدالهم.
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها(04[04])

تعريف صندوق النقد الدولي: إن تعريف صندوق النقد الدولي لا يختلف في مضمونه عن تعريف البنك الدولي، فيعرفه على أنه:"الطريقة التي بواسطتها تسير الموارد الاقتصادية والاجتماعية 1 لخدمة التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع(5[5]).

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فان مفهوم الحاكمية الرشيدة: "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم". (6[6])

تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية:

وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) فان الحكم الراشد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب(7)[7][7]

أما كلا من " ماركو رانيجيو" و" تيبولت" Marco, Rangeon et Thiebault فيعرفان الحكم الراشد بأنه هو تلك الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتجمعات الخاصة بالمواطنين، أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل الحكومة (2[2])

تعريف المشرع الجزائري للحكم الراشد: أشير لمصطلح الحكم الراشد في قانون 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة،في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ الأولى في مادته الثانية، حيث عرفه بأنه :"الحكم الذي تكون بموجبه الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن،وتعمل في إطار المصلحة العامة في إطار الشفافية ،" كما تحدث عنه في المادة 11 في نفس القانون في أطار تسيير المدينة ،حيث تحدث عن ترقية مفهوم الحكم الراشد في مجال تسيير المدن والذي يكون عن طريق:

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال وسائل الحديثة .
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها.

الملاحظ إذا من خلال هذا العرض لعدد من التعاريف للحكم الراشد، وما يمكن أن نستخلصه بأن الحكم الراشد تحديدا هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، و ذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم(04[04])

ب. أهمية الحكم الرشيد

تكمن أهمية الحكم الرشيد في أنه عنصر قوة للدولة، فهو يعمل على:

- تعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع ومؤسساته وأحزابه المختلفة بإدارة الحياة العامة.
- خلق حالة من الشفافية والمساءلة في عمل جميع الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة.
- يوفر بيئة من المميزات الحسنة ترتقي بالمجتمع وتحقق الشرعية وتوفر الحرية يجعل المشاركة الإيجابية في الحياة العامة ويدعم حرية التعبير.
- يضمن وجود هياكل ونظم قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة، تعتمد المحاسبة والشفافية في عمل كل الإدارات، وتحقق التعاون المثمر والانسجام بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تحقيق المصلحة العامة([8][8])

ت. آليات الحكم الراشد

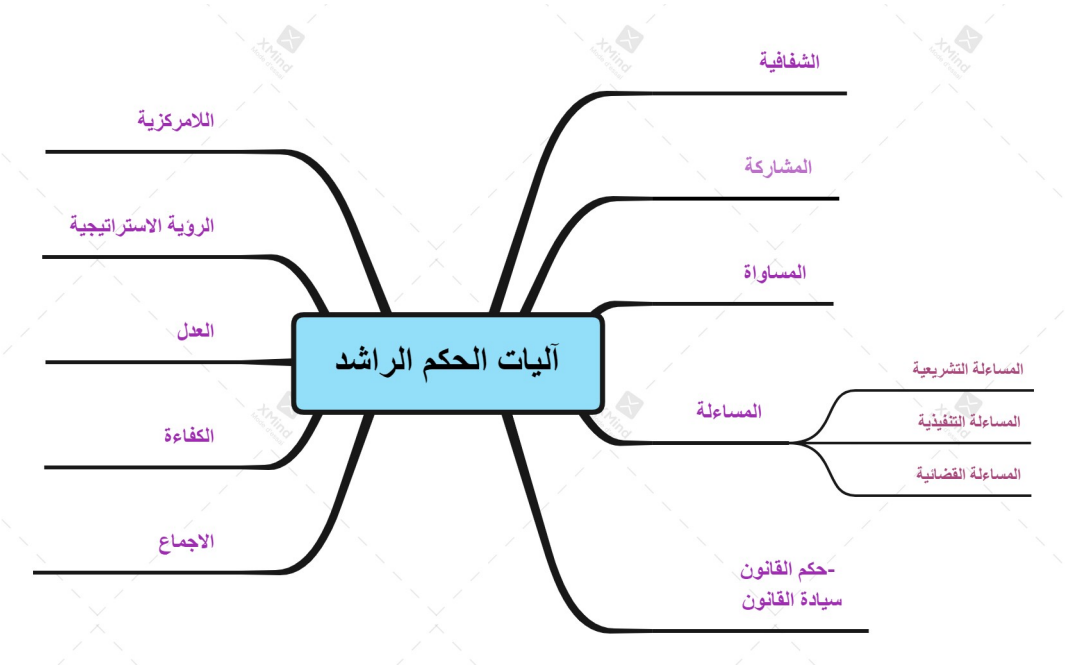

فرنسية

الحكم الراشد حسب تصور مركز دراسات وبحوث الدول النامية في جوهره هو إدارة شؤون الدولة، ويتكون من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى أو جماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم، والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم، وتتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز عل ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانفتاح السياسي، ولكن عموما يمكن تحديد أبرز هذه الآليات كالآتي:

1. الشفافية:

فرنسية

وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفّر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها. إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها،وتتلخص الشفافية في:

- الحصول على المعلومة
- العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته
- الدقّة في الحصول على المعلومة

وعليه يجب على الدولة أن تصدر قوانين تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجمهور ولوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق والمتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة. ومن الصعب تخيل وجود حكم رشد ووجود حكومة فاعلة ومتجاوبة مع شعبها دون وجود قطاع إعلامي متميز وقوي ويتسم بالمهنية والاستقلالية.والملف التالي يلخص آليات الحكم الراشد

doc2.odt

وثيقة1 فرنسية

2. 6. المساواة

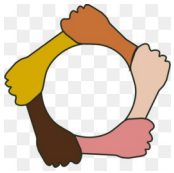

فرنسية

يخضع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحاكمية الرشيدة، فهم متساوون بالحقوق والحريّات والكرامة.

ث. مكونات الحكم الراشد

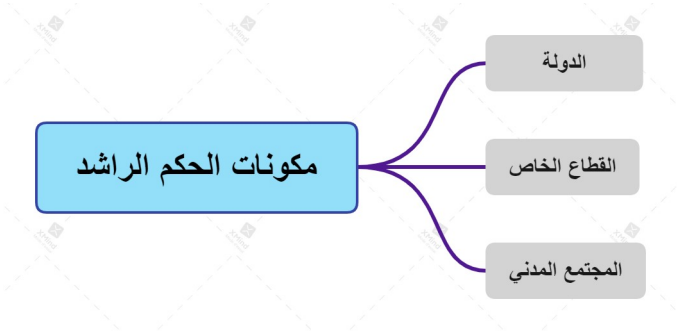

فرنسية

وتتكون من :

1. الدولة

فرنسية

تتشكل في الأنظمة الديمقراطية من هيئة نيابية منتخبة، وجهاز تنفيذي يقوم بالعديد من الوظائف والتي تركز على البعد الاجتماعي، فهي التي تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع،وهي المسئولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتعمل على تهيئة البيئة المساعدة للتنمية البشرية في المجتمع، ويقع على عاتق الدولة مسؤولية كبيرة تجاه تطوير الاستراتيجيات والهياكل الإدارية والأنظمة وإزالة أية معيقات وتقديم الحوافز المناسبة، من أجل تقديم أفضل خدمة ممكنة للمواطنين.

2. القطاع الخاص:

فرنسية

يمثل القطاع الخاص المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل أيدي عاملة على كافة مستوياتها، وتسهم إلى حد كبير وواضح في تنمية المجتمعات ورفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وهنا فإن الحكومة وأجهزتها الإدارية تستطيع تقوية وتطوير القطاع الخاص من خلال الآليات التالية:

- توفير البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة وإدامة التنافسية في الأسواق.
- التأكيد على ضرورة حصول الفقراء وذوي الفرص والإمكانيات البسيطة من الحصول على التسهيلات المالية والفنية التي تساعدهم في رفع وتحسين مستوى معيشتهم.
- تعزيز المشاريع التي تنتج وتخلق فرص عمل.
- التحضير والتهيئة لتنمية الموارد البشرية واستدامتها مع المحافظة على البيئة.

3. المجتمعات المدنية:

وتعمل على إشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمهم في جماعات تؤثر وبشكل كبير في السياسات العامة للحكومات المختلفة، لذا فإن هذه المؤسسات في المجتمع المدني تساعد على إدارة أكثر رشداً للحكم من خلال علاقتها مع الأفراد والحكومات وتطبيقها لأفضل الجهود الفردية والجماعية التي يمكن استخدامها كما يلي:

- التأثير في السياسة العامة من خلال تعبئة جهود الأفراد للمشاركة في الشأن العام.
- تعميق المساءلة والشفافية عبر الضغط لنشر المعلومات والسماح بتداولها.
- العمل لتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون، وحماية المواطن من تعسف السلطة.
- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية وتعزيزها من خلال إكساب أعضائها المشاركة في الانتخابات والتعبير لتحقيق رضا المواطنين([8][8])

ومنه المكونات الثلاثة السابقة للحكم الرشيد تعتبر بمثابة الأركان
والعناصر الأساسية التي ينبني عليها الحكم الراشد ويضمن بها تحقيق الطمأنينة والرفاهية وحرية التعبير لأفراد المجتمع.

ج. أبعاد الحكم الراشد

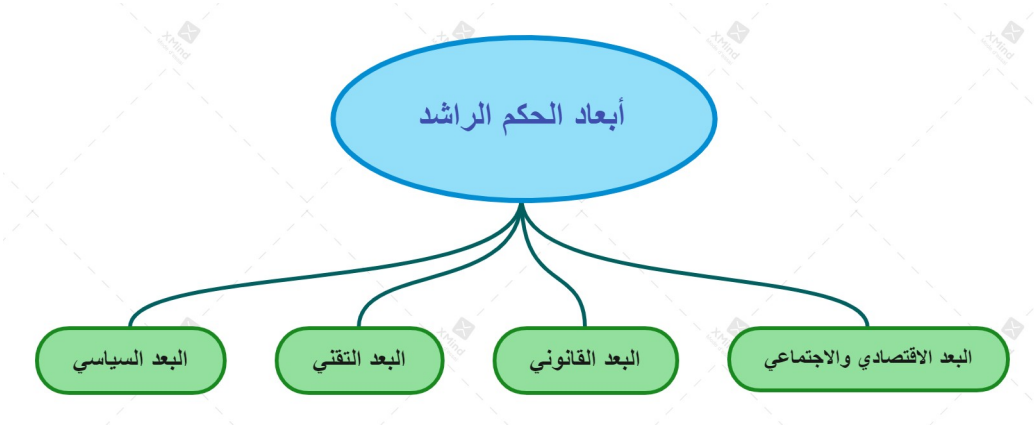

فرنسية

وتتمثل في الوثيقة رقم 01 التالية:

doc1.odt
وثيقة2 فرنسية

قائمة المراجع

[04] بن نعوم عبد اللطيف، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر،2016

[1] د. نبيل البابلي الحكم الرشيد، (2018)، الأبعاد والمعايير والمتطلبات ،المعهد المصري للدراسات،ص 2.

[10] التنير، سمير، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي، بيروت، 2009،ص 15.

[2] عزي الأخضر وجلطي غالم،(2006) قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد(إسقاط على التجربة الجزائرية) دراسات إستراتيجية، العدد الأول_جانفي ،2006، ص.2

[3] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن- قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، جوان 2007 ،ص .16

[4] بن نعوم عبد اللطيف، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر،2016

[5] -أسيا بلخير ،إدارة الحكمانية و دورها في تحسين أداء التنموي بين النظرية و التطبيق الجزائر أنموذجا 2000 /2007 ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعالقات الدولية ، تخصص سياسات عامة ، جامعة يوسف بن خدة ، -الجزائر- كلية العلوم السياسية و الاتصال ، 2008 /2009،ص 38

[6] يوسف زدام ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية البشرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العالقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والاداري، جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر - كلية العلوم السياسية ، 2007/2006،ص 18

[7] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الحاكمية الراشدة : جدل لم يحسم بعد ، الأردن: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني جوان ،2007متحصل عليه من الموقع
www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc

[8] موسى، أشرف عبد العزيز، الإصلاح الإداري في الوزارات الفلسطينية ودوره في تعزيز الحكم الرشيد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين،2011،ص .23

[9] محمد جمعة عبدو،الفساد اسبابه، ظواهره،آثاره،دار الكتب الوطنية ، ليبيا،2018،ص 7.